الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة لطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

2 يونيو/حزيران 2023

مذكرة معلومات أساسية

أهمية الحلول الإنمائية المشتركة والتمويل الجيد في مواجهة الأزمات المتعددة

1- مقدمة

تُقوِّض التحديات المتزايدة جهود العديد من البلدان والمجتمعات المحلية والأُسر للتعافي من الانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) وتشمل هذه التحديات الأزمة الغذائية العالمية، والكوارث المتصلة بالمناخ، وأزمات الديون والطاقة، والصدمات الاقتصادية، والعدد المتزايد من النزاعات والنزوح. ولا تزال هذه الأزمات المتفاقمة تؤثر بصورة غير متناسبة على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، ولا سيما النساء والأطفال، وأدت إلى زيادة كبيرة في الفقر وعدم المساواة وقوَّضت في الوقت نفسه المكاسب التي تحققت عبر الأجيال في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين. والواقع أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ازداد للمرة الأولى منذ عقود. وسقط في براثن الفقر 100 مليون طفل إضافي في عام 2021،[1] وتُشير التقديرات إلى أن 388 مليونا من النساء والبنات و372 مليونا من الرجال والأولاد كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2022.[2] وعلاوة على ذلك، يزداد اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. ولم يتحقق سوى قدر محدود من المواءمة بين الأولويات الحاسمة المتعلقة بالمناخ والتنمية والعمل الإنساني، بما في ذلك لتعزيز الاستعداد وزيادة جاهزية النُظم للاستجابة في حالات الطوارئ.

وألقت هذه الأوضاع بمزيد من الضوء على الحاجة الملحة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الدوليين للتعاون من أجل معالجة الآثار القصيرة الأجل للأزمات الحالية المتفاقمة وفي الوقت نفسه تعزيز مسار يفضي إلى نمو وانتعاش قادرين على الصمود ومستدامين وشاملين للجميع. وبينما تقود الحكومات الوطنية جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تدعم منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية أهداف الحكومات وأن تثبت أثر تقديم حلول إنمائية على نطاق واسع. ومن المهم عند القيام بذلك ضمان الأخذ بنهج تمويلي قوامه الحقوق والمجتمع بأسره. وينبغي أن يُركز هذا النهج على مبادئ عدم *ترك أي شخص خلف الركب*، والمساواة بين الجنسين، والحق في خدمات اجتماعية منصفة - ولا سيما الخدمات المتصلة بالتعليم والتغذية والمياه والصرف الصحي والحماية والصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، " Preventing a lost decade: Urgent action to reverse the devastating impact of COVID-19 on children and young people"، 2021، نيويورك.

[2] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز بارادي للمستقبل الدولي " Poverty deepens for women and girls, according to latest projections"، 1 فبراير/شباط 2022، تاريخ زيارة الموقع 2 مايو/أيار 2023: https://data.unwomen.org/features/poverty-deepens-women-and-girls-according-latest-projections.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا إلى حزمة تحويلية لتحفيز أهداف التنمية المستدامة. والهدف من هذه الحزمة هو معالجة التكلفة المرتفعة للديون وازدياد مخاطر حالة المديونية الحرجة؛ وتوسيع التمويل الطارئ للبلدان المحتاجة؛ وزيادة التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة للبلدان النامية، بما لا يقل عن 500 مليار دولار سنويا ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تمكين الاستثمارات في الطاقة المتجددة، والحماية الاجتماعية الشاملة، والتعليم الجيد، وتهيئة فرص العمل اللائق، والتغطية الصحية الشاملة، والنُظم الغذائية المستدامة، والبنية التحتية، والتحول الرقمي. وستُكمِّل ذلك استراتيجيات وبرامج لتلبية الاحتياجات ومعالجة الحقوق لجميع الفئات الضعيفة المتضررة من الأزمات، بما فيها النساء والأطفال. وعلى سبيل المثال، ثبت أن تعزيز تمكين المرأة وقيادتها لا يؤدي إلى تحسين النتائج الإنمائية والإنسانية للنساء فحسب، بل أيضا لأطفالهن ومعاليهن، ومجتمعاتهن المحلية الأوسع.

2- نقاط الدخول الرئيسية

- **حماية الإنفاق الاجتماعي وتعزيزه، ولا سيما لتعزيز التعليم والمساواة بين الجنسين والصحة والتغذية والحماية.** هناك من الأدلة الدامغة ما يثبت الأثر النافع للاستثمار المبكر في رفاه الأطفال وفي النهوض برأس المال البشري على التنمية الاقتصادية الشاملة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنفاق دولار واحد على القضاء على وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والحاجة غير المُلباة لتنظيم الأسرة بحلول عام 2030 إلى تحقيق فوائد اقتصادية تصل إلى 8.40 دولارات أمريكية بحلول عام 2050.[3] وهناك بالمثل أدلة على أن كل دولار يُنفق في قطاع الرعاية[4] يمكن أن يوّلد وظائف أكثر بمرتين أو ثلاث مرات مما لو أنفق نفس الدولار على قطاعات أخرى، مثل البنية التحتية المادية والتشييد.[5] ومع ذلك، لا يزال تمويل القطاعات الاجتماعية غير كافٍ، ومعرضا لخطر أن يكون أول القطاعات التي يُخفض الإنفاق عليها خلال الأزمات. ولا تزال الأولويات الحاسمة، مثل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتغذية، والصحة، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والحماية الاجتماعية، تتنافس على الموارد المتاحة المحدودة.

ويُشكل التمويل العام العمود الفقري للتمويل الشامل والمستدام، وهو المصدر الرئيسي لتمويل أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية. ومن الأهمية الحاسمة أيضا تقديم دعم مشترك ومنسق إلى الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني للتمكين من تنفيذ البرامج الوطنية على نحو يكفل تحقيقها الأثر المنشود ووصولها إلى المستفيدين. وفي هذا السياق، يجب على منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين التركيز على ضمان تعزيز الاستثمارات الحاسمة في القطاعات الاجتماعية وحمايتها، ولا سيما عند حدوث ضائقة اقتصادية. ومن المهم زيادة تركيز التمويل على القطاعات الاجتماعية وتوسيع نطاقه وتحديد أولوياته بشكل واضح، وتعزيز المواءمة بين التمويل المناخي والتمويل الإنمائي وتمويل العمل الإنساني، والعمل في الوقت نفسه على إطلاق رأس المال الخاص لدعم الابتكار ومعالجة الثغرات الحرجة.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين أيضا دعم الحكومات في تحسين جودة الإنفاق، ولا سيما من حيث الإنصاف والشفافية والمصداقية والكفاءة والفعالية لبلوغ النتائج وتحقيق الأثر. ومن الأهمية الحاسمة أيضا تعزيز كفاءة الشراء العام، إذ يُمثل

[3] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "Investing in three transformative results: Realizing powerful returns"، 2022، نيويورك.

[4] تُعرف بأنها خدمات في مجالات الرعاية الصحية العامة والرعاية الطويلة الأجل والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي.

[5] هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، "A Guide to Public Investments in the Care Economy: Policy Support Tool for Estimating Care Deficits, Investment Costs and Economic Returns"، مارس/آذار 2021.

ذلك في العديد من البلدان النامية ما يتراوح بين نحو 15 و22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[6] ولا يقتصر الشراء المستدام على المشتريات من المنتجات، ولكنه يتعلق أيضا بكفية شرائها والمصادر التي تشترى منها.

ويعد تحديد مصادر جديدة للتمويل أمرا أساسيا لتوسيع نطاق الابتكار ومعالجة الثغرات الحرجة: ويشمل ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحويل الهيكل الحالي للديون، وتحديد طرائق التمويل الخاص والمختلط الفعال. وأخيرا، يلزم تعزيز المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بما يشمل الأطفال والنساء والبنات والمراهقين، في تحديد الأولويات وصنع القرار بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في القطاعات الاجتماعية.

ويمكن للمجتمع الدولي والقطاع الخاص دعم هذه الجهود من خلال العمل في شراكة مع الحكومات لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتُطبق كيانات الأمم المتحدة منهجيات وتستخدم أدوات لدعم الحكومات في مواءمة التمويل العام مع الأهداف المناخية وأهداف الإدماج الاجتماعي. وبالمثل تُبذل جهود كبيرة لمساعدة الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والمالي في مواءمة عمليات أنشطة الأعمال مع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل اعتماد مبادئ تمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تعزيز استثمارات التمويل الخاص الفعالة المتوافقة مع المعايير واللوائح القانونية حاسم الأهمية لتحفيز الابتكار وتيسير الانتقال العادل إلى اقتصادات مستدامة ومنخفضة الكربون. ويمكن أن يساعد القطاع الخاص في معالجة عدم المساواة في الدخل والتفاوتات الجنسانية عن طريق الأخذ بممارسات العمل المنصفة وضمان الأجر المتساوي عن العمل المتساوي. ويمكن أن يساعد أيضا في معالجة عدم المساواة البيئية من خلال الاستثمار في توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة باستخدام المصادر المتجددة والحد من البصمة الكربونية.

- **الزخم للحماية الاجتماعية ودورها في تمكين أهداف التنمية المستدامة.** احتلت أهمية الحق في الحماية الاجتماعية[7] صدارة التعاون بين الوكالات في السنوات الأخيرة وذلك للأسباب التالية: 1) دورها في الاستجابة للأزمات العالمية المتتالية، وبناء القدرة على الصمود، والتصدي للفقر وعدم المساواة؛ و2) قدرتها على المساهمة في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة؛ و3) دورها في تمكين قيادة الحكومات وقدرتها على تحقيق هذه الأهداف الإنمائية. وعلاوة على ذلك، من الضروري توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع من أجل تعزيز النُظم الاجتماعية الحاسمة الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن لنُظم الحماية الاجتماعية الجيدة التصميم أن تُضيق الفجوات بين الجنسين من حيث معدلات الفقر، ويمكن أن تُعزز أمن الدخل للمرأة، وتتصدى للعنف ضد المرأة.[8] وعلاوة على ذلك، على الرغم من وجود أدلة أثر الحماية الاجتماعي الكبير والمباشر على الحصائل المتعلقة بالأطفال، لا يزال أكثر من 1.7 مليار طفل، أي ثلاثة من بين كل أربعة أطفال، محرومين من الحماية الاجتماعية.[9] ومن المحوري لبناء نُظم حماية اجتماعية قوية ومستدامة وشاملة توفير الموارد الكافية واستخدام أدوات السياسات،

[6] البنك الدولي. "Procurement for Development"، تاريخ زيارة الموقع 10 مايو/أيار 2023: https://www.worldbank.org/en/topic/procurement-for-development#:~:text=Public%20procurement%20is%20a%20fundamental,15%2D22%20percent%20of%20GDP.

[7] الغاية 3 لهدف التنمية المستدامة 1: https://unstats.un.org/sdgs/metadata/ واتفاقية حقوق الطفل.

[8] https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/2/making-social-protection-gender-responsive.

[9] منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسف، " More than a billion reason: The urgent need to build universal social protection for children. Second ILO-UNICEF joint report on social protection for children"، 2023، جنيف ونيويورك.

بما فيها الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، لدعم العدالة المالية من خلال توزيع الموارد بصورة منصفة. ومع ذلك، تُقدَّر فجوات التمويل لتحقيق الحماية الاجتماعية الكاملة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنحو 1.2 تريليون دولار أمريكي.[10]

- **حلول التمويل والشراكات المبتكرة.** تتيح أُطر التمويل الوطنية المتكاملة للبلدان بمواءمة سياسات وتدفقات التمويل العام والخاص مع أولويات التنمية الوطنية، مما يُعزز الاتساق والشفافية والتنسيق بين الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الإنمائيين. وتُساهم هذه الأُطر في تحسين استخدام الموارد المالية العامة وتعبئتها، واستكشاف حلول تمويلية مبتكرة ومختلطة متنوعة. وتُمثل سندات أهداف التنمية المستدامة السيادية والسندات المواضيعية ومبادلات الديون بأهداف التنمية المستدامة أو بالطبيعة أو المناخ آليات متاحة يمكن أن تساعد في تعبئة رأس المال الخاص لاستثمارات التنمية المستدامة وتوجيه مدفوعات خدمة الدين إلى أهداف التنمية المستدامة في مجالات وقطاعات محددة. وعلاوة على ذلك، توفر أُطر التمويل المبتكرة الإقليمية والقارية وسيلة لتوسيع نطاق أدوات التمويل المختلط ومبادرات التجارة البينية بين البلدان المتماثلة التفكير داخل المنطقة أو القارة الواحدة، مما يُحفِّز تحقيق أثر أكبر يتجاوز الحدود الوطنية. ويتطلب توسيع نطاق هذه الحلول تعزيز روابطها بالمالية العامة والأولويات الوطنية، وزيادة التركيز على الأثر الإنمائي، وبناء شراكات واسعة قوية تشمل الحكومات والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بما فيها المؤسسات الاستثمارية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التمويل الإنمائي والهيئات الإقليمية والقارية.

- **تعزيز جميع أشكال التعاون الإنمائي الدولي.** ازداد الطلب على التعاون الإنمائي الدولي لتمويل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تفي الجهات التي تُقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بما تعهدت به من التزامات، ويجب أن تزيد دعمها للتمويل المرن والمتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به، ولا سيما الموارد العادية. ويجب توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية وجميع أشكال التعاون الإنمائي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تكييف وتسريع الدعم المقدم إلى البلدان التي تعاني من مديونية حرجة، ويهدف ذلك في نهاية المطاف إلى تخفيض ديونها وتخفيفها على الأجل الطويل. ومن الأولويات الأخرى خفض تكاليف المعاملات وتعزيز التكامل وزيادة التنسيق بين الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف وفيما بينها من أجل تعزيز فعالية المعونة ودعم البلدان النامية في الاستفادة بصورة أفضل من المساعدة الإنمائية الرسمية لتشكيل أولوياتها الوطنية والدفع بها قدما.

ولا تزال الديون تُشكل تحديا خطيرا في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتُقلِّص الحيز المالي اللازم للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وفي العمل المناخي. ويعاني ما مجموعه 52 من البلدان النامية التي يقطنها معا نصف سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، من مشاكل ديون شديدة وتكاليف اقتراض مرتفعة.[11] وعلاوة على ذلك، يُخصص عدد متزايد من البلدان النامية جزءا كبيرا من الإيرادات العامة لمدفوعات خدمة الديون، مما يؤثر على القطاعات الاجتماعية.[12]

---

[10] منظمة العمل الدولية، "Press release: UN Secretary-General calls for accelerated action on jobs and social protection"، 28 سبتمبر/أيلول 2021، نيويورك.

[11] الأمم المتحدة، "تقرير تمويل التنمية المستدامة 2023: تمويل التحولات المستدامة"، 2023، نيويورك.

[12] منظمة اليونيسف، "COVID-19 and the Looming Debt Crisis, Innocenti Policy Brief series, Brief 2021-01, Protecting and Transforming Social Spending for Inclusive Recoveries"، 2021, Florence; and International Development Committee (United Kingdom), "Debt relief in low-income countries"، 10 مارس/آذار 2023، تاريخ زيارة الموقع 10 مايو/أيار 2023 في: https://www.un.org/en/climatechange/paris-agreement#:~:text=In%202023%2C%20the%20first%20%E2%80%9Cglobal,warming%20below%201.5%20degrees%20Celsius

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن توسّع نطاق جهودها في مجال المناصرة والعمل مع المؤسسات المالية الدولية والدائنين من أجل تعزيز هيكل دولي جديد لإعادة هيكلة الديون يشمل زيادة الدعم بشروط ميسّرة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون؛ وزيادة الشفافية بشأن الديون كجزء من عمليات الميزانية الوطنية؛ والعمل المنسق من جانب الدائنين لضمان تحقيق تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **التمويل المتكامل للشمول والعمل المناخي.** من الضروري تحقيق المواءمة والتكامل في تمويل الحد من الفقر والشمول والعمل المناخي للانتقال العادل إلى اقتصادات مرنة ومنخفضة الكربون. ولا بد من أجل الوفاء بمتطلبات الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بما يتماشى مع الهدف الطويل الأجل المتعلق بدرجات الحرارة في اتفاق باريس[13] تحولات عميقة بين مختلف البلدان المختلفة من حيث مواطن ضعفها وثرواتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية. وتزداد التكاليف البشرية والاقتصادية للظواهر الجوية الأكثر تواترا وشدة وتطرفا بصورة غير متناسبة بين البلدان الأكثر ضعفا، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المعتمدة على الزراعة. ويزيد تغيُّر المناخ من الحاجة إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من تراجع القدرة على الصمود والقدرة على التكيُّف، ويؤثر ذلك تأثيرا غير متناسب على الفقراء والسكان الأكثر ضعفا ويزيد من انعدام المساواة. وفي الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى التصدي للأزمة المناخية، من الأهمية الحاسمة ضمان الاتساق بين خفض الانبعاثات والتكيُّف وإجراءات تعزيز العدالة الاجتماعية والشمول وتحقيق فوائد التحول الأخضر، بما في ذلك تهيئة فرص العمل. ويعد فهم الديناميات المحددة بين سياسات الحد من الفقر والإنصاف والقدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ أمرا أساسيا. ويمكن أن تساعد التدابير المتخذة على صعيد السياسات بشأن ميزانيات أهداف التنمية المستدامة وتصنيفاتها ومعاييرها في تهيئة بيئة تمكينية ومواءمة التمويل العام والخاص لتحقيق الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون بما يضمن تحقيق حصائل منصفة وشاملة للجميع. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الدوليين وضع ميزانيات لتدابير التكيُّف وتمويلها في جميع القطاعات الرئيسية، بما يشمل قطاعات التعليم والصحة والتغذية والحماية الاجتماعية، لأن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية للتقاعس عن العمل ستكون أعلى بكثير. ويلزم تعزيز التعاون الدولي، وبذل جهود عالمية على صعيد السياسات، وتوسيع نطاق التمويل بما يتماشى مع الالتزامات الدولية بحماية الدول الأكثر فقرا من آثار سياسات البلدان المتقدمة وأزمة الديون المتفاقمة، والمساعدة في زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل في أهداف التنمية المستدامة والتكيُّف مع تغيُّر المناخ.

- **إطلاق التمويل الإنمائي في سياقات الهشاشة والأزمات.** يؤدي استمرار الفقر وعدم المساواة، والنزاعات المسلحة، والعنف الجنساني، وحالة الطوارئ المناخية، وارتفاع معدلات التضخم والمديونية الحرجة إلى دفع مزيد من البلدان إلى الوقوع في الهشاشة والنزاع. وفي عصر الأزمات المتعددة، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن أزمات اليوم باتت طويلة الأمد ومتكررة ومعقدة بصورة متزايدة، مما يتطلب حلولا إنمائية وتمويلية متكاملة متعددة السنوات. ومن المهم أيضا ضمان معالجة حلول التمويل وحقوق الفئات الأكثر ضعفا، بما يشمل النساء والأطفال، ولا سيما حقوقهم في الصحة الجنسية والإنجابية والحق في التعليم والحماية الاجتماعية والصحة وسائر الخدمات.

[13] الأمم المتحدة، العمل المناخي، تاريخ زيارة الموقع 10 مايو/أيار 2023: https://www.un.org/en/climatechange/paris-agreement#:~:text=In%202023%2C%20the%20first%20%E2%80%9Cglobal,warming%20below%201.5%20degrees%20Celsius.

وفي هذا السياق، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد نُهجا تُعزز محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك التمويل عبر الركائز الثلاث. وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دورا حاسم الأهمية في التنسيق بين الجهات الفاعلة عبر الركائز لضمان دعم منسق ومتسق على المستوى القطري أثناء الأزمات وبعدها. ويستفيد هذا الدعم من مشاركة الأمم المتحدة في العمليات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل تنسيق العمل الإنساني، والحوار المشترك بين لجنة المساعدة الإنمائية والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يمكن للأمم المتحدة تعزيز جهود التمويل المستدام الذي يُراعي ظروف الأزمات. وعلاوة على ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تُعزز جهود التمويل المستدام المراعي لظروف النزاع وتنفذها. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة تكييف عروض الخدمات المالية المستدامة القائمة وضمان قابليتها للتكيُّف مع سياقات الهشاشة والأزمات ومراعاتها لهذه السياقات وإمكانية نشرها فيها، واستجابتها للتحديات الشاملة، مثل تغيُّر المناخ، وانعدام المساواة بين الجنسين، والنزوح. ويشمل ذلك استطلاع حلول التمويل التي تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التمويل المبتكر، وتحسين آليات التنسيق الشاملة للجميع وتوليد الأدلة بشأن آثار الاستثمار. وأخيرا، يمكن للأمم المتحدة أن تُعزز قدرة الحكومات على بناء نُظم وعمليات وطنية قادرة على الصمود. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل بناء القدرة المؤسسية الوطنية على الوصول إلى مصادر التمويل المتزايدة التنوع وإدارتها بفعالية وبناء شراكات جديدة. ومن الضرورة الحتمية ضمان مؤسسات وطنية قوية ومستدامة لا تحتاج إلى دعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ضوء تناقص الموارد وازدياد الاحتياجات.

3- التقدم المحرز في الحلول المبتكرة المشتركة

- **المسرِّع العالمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة:** استجابة للتحديات المذكورة أعلاه، اتفق الفريق العامل المعني بتمويل الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على مبادئ أساسية لتوجيه التمويل الدولي والوطني للحماية الاجتماعية، وهي:
  - تمويل الحماية الاجتماعية ينبغي أن يتبع نهجا قائما على الحقوق وأن يسترشد بالمعايير الدولية للضمان الاجتماعي؛
  - الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن تمويل الحماية الاجتماعية وتنفيذها؛
  - الموارد الدولية ينبغي أن تدعم توسيع نُظم الحماية الاجتماعية في البلدان التي تعاني من محدودية الحيز المالي.

ويُشكل تحويل هذه المبادئ المتفق عليها إلى إجراءات ملموسة تحديا كبيرا. وفي إطار الاستجابة لهذا التحدي، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل كجزء من "جدول أعمالنا المشترك". وتهدف هذه المبادرة التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين وأُطلقت في سبتمبر/أيلول 2021، إلى دعم تهيئة 400 مليون وظيفة لائقة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل 4 مليارات شخص مستبعدين حاليا، وتيسير التحولات العادلة للجميع. ويهدف المسرّع العالمي أيضا إلى زيادة الفعالية والتنسيق في التعاون المتعدد الأطراف، وهو ضرورة حتمية لمعالجة الأزمات في الوقت الراهن وفي المستقبل.

- **أُطر التمويل الوطنية المتكاملة:** توفِّر أُطر التمويل الوطنية المتكاملة إطارا لتمويل أولويات التنمية المستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. وتُيسِّر هذه الأُطر إقامة تعاون وثيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وعلاوة على ذلك، يسعى مرفق أُطر التمويل الوطنية المتكاملة الذي أُطلق في عام 2022، إلى توسيع الشراكات، من أجل 1) تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان في مجال أُطر التمويل الوطنية المتكاملة و2) توفير منصة للبلدان لتبادل الآراء والتعلم. ويستخدم نحو 86 بلدا أُطر التمويل الوطنية المتكاملة لإنشاء

هيكل تمويل أكثر اتساقا واستدامة على المستوى القطري وصياغة استراتيجيات تمويلية لتحقيق التكامل بين التمويل وأهداف التنمية المستدامة. وأُجري ما مجموعه 250 إصلاحا، ويجري تعزيز النُظم لتحسين التعاون. ويمثل ذلك نقطة دخول واضحة لتفعيل خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الأمين العام على المستوى القطري. وتساعد أُطر التمويل الوطنية المتكاملة على تحديد المجالات والفرص ذات الصلة لتحسين سياق سياسات التمويل العام والخاص ولحشد الشراكات لدعم السياسات والآليات المبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال السندات المواضيعية والحلول المختلطة. وازداد عدد طلبات المساعدة التقنية من خلال مرفق أُطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما في ذلك السندات السيادية المواضيعية التي شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة على الرغم من أنها لا تزال تُشكل مجرد جزء من إجمالي إصدارات الديون السيادية.[14]

- **الانتقال العادل في مجال الطاقة**: تعمل منظومة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الحكومات والشركاء الآخرين لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس وضمان تناسب التمويل المتاح مع الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لإحداث تحول في الاقتصادات، مع مراعاة مبادئ الإنصاف *وعدم ترك أي شخص خلف الركب*. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، قام 120 بلدا ناميا برفع سقف طموحاته في إطار مساهماته المحددة وطنيا، وتعزيز أهداف التخفيف وتدابير التكيُّف، بوسائل شملت توسيع نطاق الحصول على الطاقة وفي الوقت نفسه تسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. ويجب على الحكومات تمويل المساهمات المحددة وطنيا وتنفيذها ورصدها بطريقة تنهض تماما بأهداف التنمية المستدامة وتحقق الشمول والقدرة على الصمود في المدى البعيد. وتدعم منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية الجهود المبذولة في سبيل وضع نهج أكثر اتساقا وشمولا في مجال السياسات والتمويل. ويشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية والدعم للإصلاحات في مجال الضرائب والميزنة وإدارة المالية العامة التي تشمل تحليل المخاطر وتقدير تكاليف الأعمال المطلوبة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق الشمول والعمل المناخي لدعم تحقيق انتقالات عادلة. ويُشارك بعض هذه الكيانات في إدارة البنية التحتية ومشروعات الشراء التي تهدف إلى تسريع تحقيق انتقال في مجال الطاقة. وفي الأسواق الرأسمالية، تُمثل مجالات الطاقة والبنية التحتية والنقل معا أكثر من 80 في المائة من سوق الدخل الثابت من حيث الحجم. ولا يزال المناخ محط تركيز رئيسي بين المستثمرين في أسواق الأسهم، وهو ما يتضح من انتشار الصناديق القائمة على المؤشرات، والصناديق المتداولة في البورصة، التي تتتبع معايير الانتقال المناخي التي وضعت مؤخرا والمتوافقة مع اتفاق باريس. وتؤدي أُطر سياسات تمويل الانتقال وأدوات السياسات الأخرى التي تُدمج الحماية الاجتماعية والأهداف الاجتماعية الرئيسية الأخرى في صنع القرار المالي دورا رئيسيا في إدماج التمويل من أجل الشمول والعمل المناخي. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد التعاون داخل البلدان لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن الانتقال في مجال الطاقة والتخفيف من حدة هذه الآثار، بما في ذلك من خلال تحديد الأنشطة والاستثمارات الانتقالية، والإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة والاستثمارات في مجال الانتقال، وتطوير الأدوات المالية المرتبطة بالانتقال.

- **العمل الاستباقي والعلاقة الترابطية بين التنمية وتمويل العمل الإنساني:** لدعم التحول في النظام الإنساني من الاستجابة للأزمات المتزايدة التكلفة إلى مزيد من الإدارة الاستشرافية للمخاطر المناخية، قامت منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بتجربة العمل الاستباقي قبل وقوع أنواع مختلفة من المخاطر المناخية وفي سياقات قطرية متنوعة. وأسفر هذا التعاون عن وضع أُطر تشغيلية للعمل الاستباقي تُحدد أدوار مختلف الشركاء، والإنذارات المبكرة التي يتعيّن استخدامها، وسُبل الوصول إلى السكان

[14] لم يتمكن من الوصول إلى سوق السندات المواضيعية أي بلد من البلدان المنخفضة الدخل، بينما تمكن من الوصول إليها ستة بلدان فقط من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتُقدم منظومة الأمم المتحدة المشورة إلى أكثر من 40 حكومة - وتُزمع زيادة دعمها - بشأن أدوات الدين، مثل أهداف التنمية المستدامة، والسندات "الخضراء"، و"الزرقاء"، والسندات الاجتماعية والجنسانية، وكذلك إعادة هيكلة الديون من خلال مبادلة الديون بالطبيعة أو المناخ، لتوجيه مدفوعات خدمة الديون نحو الاستثمارات في التنمية المستدامة.

المتضررين، وأولويات التقييم والتعلم. ووضعت بروتوكولات لتوفير التمويل المسبق على نحو يمكن التنبؤ به وبسرعة عند بلوغ عتبات متفق عليها مسبقا. وبالاستناد إلى المواءمة الاستراتيجية والجمع بين التمويل الإنمائي والمناخي والإنساني، أتاحت الاستثمارات المبكرة في برنامج عمل استباقي من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمجموعة من الشركاء تعديل برامج الاستجابة للكوارث بسرعة لتصبح أكثر استشرافا للمستقبل.